عبد المؤمن الحسن

روسيا بين البغدادي والخراساني

كان من المحير معرفة من يقف وراء العمل الإرهابي الذي ضرب قاعة للاحتفالات هي الأكبر في أوروبا في مركز «كروكوس سيتي هول» في مدينة كراسنوغورسك بضواحي العاصمة الروسية موسكو، وجاءت الجريمة بعد نحو أسبوع من فوز الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بولاية جديدة تستمر مدة ست سنوات وبنسبة تصويت هي الأعلى في تاريخ روسيا، وبعد أيام من إعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عزمه إرسال قوات فرنسية تعدادها ٢٠٠٠ مقاتل إلى أوكرانيا للمشاركة في العمليات العسكرية، وبعد إعلان نائب رئيس مجلس الأمن الروسي دميتري مدفيديف أن تدمير الجنود الفرنسيين سيكون أولوية للجيش الروسي، وأيضاً بعد يومين من إعلان المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف أن نية الـ«ناتو» إرسال قوات إلى أوكرانيا تعني أن العملية العسكرية الروسية الخاصة قد تحولت إلى حرب، في ظل الخلافات الأوروبية حول التوافق على دعم كييف وجيشها عقب الفشل في إدارة العمليات العسكرية والخسارات المتتالية للأراضي والمدن والمواقع، وأيضاً بالتزامن مع التلويح الأميركي بوقف المساعدات المخصصة لأوكرانيا على خلفية الخلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين حول أولويات السياسة الأميركية في الأشهر الأخيرة من ولاية بايدن، إضافة إلى أن الجريمة ارتكبت بعد يوم فقط من استخدام روسيا والصين حق النقض الفيتو لتعطيل مشروع قرار أميركي لا يتضمن الدعوة لوقف إطلاق النار في غزة، بل يعطي مزيداً من الوقت والغطاء السياسي لارتكابات إسرائيل ومجازرها في غزة.

مباشرة تبنى تنظيم الدولة الإسلامية «ولاية خراسان» عبر وكالة أعماق الجريمة، ثم تم نفي هذا الإعلان، لتتجه الاتهامات بشكل تلقائي إلى أوكرانيا وليبدأ الحديث عن تورط الاستخبارات الغربية والأوكرانية، ولتعلن الأجهزة الأمنية الروسية خلال أقل من ٢٤ ساعة القبض على عناصر الخلية الأربعة الذين نفذوا الجريمة الإرهابية وهم في طريقهم إلى أوكرانيا وتتوالى اعترافاتهم التي تحدثت بشكل واضح عن تلقي الأموال والتوجيه عبر تطبيق تلغرام لتنفيذ هذه الجريمة.

السؤال الذي كان لا بد من طرحه في هذا التوقيت: لماذا استبعاد فرضية تورط تنظيم الدولة الإسلامية وربط الموضوع بأوكرانيا واستخباراتها واستخبارات الغرب الداعمة؟

الجواب بسيط ولا يحتاج إلى كثير من التفكير، فمقارنة بسيطة بين أسلوب التنفيذ والتوثيق لكل الأعمال الإرهابية الفظيعة التي ارتكبها التنظيم الإرهابي في سورية والعراق منذ إعلان قيامه عام ٢٠١٤ تحت مسمى الدولة الإسلامية وتعيين أبو بكر البغدادي خليفة لها، يوضح دون أدنى شك أن من قاموا بجريمة كروكوس، لا يمتون بأي صلة للتنظيم الإرهابي ولا لولايته في خراسان التي عرف عنها أنها من أكثر الولايات تنظيماً وتدريباً.

فالعملية رغم آثارها الكارثية ومقتل ما يقرب من ١٣٧ شخصاً وإصابة ١٨٠ آخرين، في حصيلة غير نهائية ومرشحة للارتفاع، إلا أنها لا تشبه أبداً نهج التنظيم الذي يعتمد أساليب أكثر احترافية وابتكاراً للإجهاز على كل ما يراه في طريقه مع التوثيق الإعلامي الاحترافي بل السينمائي أحياناً.

عملية الاقتحام المهلهلة وإطلاق النار بهذا الشكل العشوائي بينت أن من نفذوها هم عبارة عن مبتدئين لم يتلقوا إلا تدريبات بسيطة على إطلاق النار، وباستخدام الأسلحة المتوافرة.

لكن رغم ذلك ولو أننا وافقنا أصحاب الرواية على أن التنظيم الإرهابي هو المسؤول عن هذه الجريمة النكراء، فلا بد لنا من ذكر بعض الاستنتاجات المنطقية:

فالدولة الروسية لا تحتاج مبرراً إضافياً للاستمرار بضرب النظام الأوكراني، مادام أي مبرر جديد لن يشكل فرقاً في المحافل الدولية التي لم تعد تستمع إلا إلى الرواية الغربية والإعلام الغربي المنحاز الذي تناسى جرائم نظام كييف بحق سكان دونباس والقرم والتي دفعت روسيا لإطلاق العملية العسكرية الخاصة.

كما أن الحديث عن أن العملية منفذة ومدبرة من داعش لا يضير روسيا في شيء، لأن ذلك يثبت صوابية خيارها واصطفافها ضد هذا التنظيم في سورية وعملها على القضاء عليه بشكل استباقي قبل أن يشتد عوده ويتفرغ للعمل داخل حدودها، أضف إلى أن وقوف تنظيم الدولة وراء هذه العملية الإرهابية لو ثبت، وفق المخطط الغربي، الذي وضع المنفذين أو اختارهم بعناية بأشكالهم وانتماءاتهم، ليوحي المشهد بذلك، فإنه يثبت أن هذا التنظيم كان ولا يزال صنيعة أميركية وهو ما ذكرته وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون والرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب وغيرهم في أكثر من موقع، لذلك يقوم بدوره الطبيعي كعنصر في الجوقة الأميركية وحرب واشنطن المستمرة ضد موسكو وحلفائها في العالم.

يثبت توقيت هذه الجريمة ومكانها أيضاً، وإذا ما ثبت أن داعش من نفذها، أن لا علاقة للتنظيم بالإسلام ولا بالإنسانية التي تنظّع لها في سورية والعراق مع إعلائه لشعارات نصرة المظلوم، فالفلسطينيون في الضفة وغزة مع مقدساتهم الإسلامية والمسيحية يتعرضون للإبادة الجماعية منذ ستة أشهر، وها هو تنظيم الدولة يلبي استغاثاتهم اليومية ويضرب قريباً من القطب الشمالي في ضواحي موسكو!

ومع التذكير بأن واشنطن ولندن حذرتا رعاياهما قبل فترة قصيرة من ارتياد الأماكن والمراكز التجارية وتحديداً الحفلات الموسيقية في روسيا، يمكننا ببساطة أن نستنتج قيام المخابرات الأوكرانية ومن خلفها الغربية والأميركية بارتكاب مثل هذه الجريمة البشعة بحق مدنيين عزل كانوا يقضون عطلتهم الأسبوعية في متابعة عرض موسيقي ثم التلطي وراء تنظيم داعش مجدداً.

بالمحصلة يبدو أن الوقت بدأ يضيق على الـ«ناتو» وواشنطن ولندن مع اقتراب الانتخابات الأميركية التي يبدو أنها وفق استطلاعات الرأي ستعيد ترامب إلى سدة الرئاسة محملاً بوعوده حول عدم جدوى الـ«ناتو» وضرورة إيقاف هذه الحرب بعدم تقديم أي دعم جديد لأوكرانيا، ما سيبقي الـ«ناتو» ودوله، وحيدة في الساحة دون دعم سياسي أو مادي، وبالتالي كان لا بد من محاولة استفزاز موسكو لتقوم بعمل يتيح للحلف الأمني العسكري أن يقدم لجمهوره المتعض أصلاً من سياساته وأخطائه، مبرراً يشد عصبه ليمنحه غطاء ليستمر في سرقة الناخب الغربي والأميركي ويدخل إلى المعركة بشكل مباشر ويبدأ بإرسال جنوده إلى أوكرانيا بشكل مكثف ما سيخلق واقعاً جديداً قد يصعب على الرئيس ترامب تغييره أو التملص منه.

ينسى الغرب دوماً وتحديداً واشنطن ولندن، أن الفيصل في القرارات الروسية في كل الشؤون هو الأخلاق، التي بدأت منذ مدة طويلة تلك العواصم تتخلى عنها وعن التقاليد الأسرية التقليدية لتحل محلها ثقافة الشذوذ والكذب، وأن روسيا التي دخلت هذه الحرب لم تتخل يوماً بعسكرييها وسياسييها عن الإنسانية التي كثيراً ما دفعتها لتخسر أرواحاً وتقدم تضحيات مقابل ألا تنزلق إلى المستنقع الآسن الذي تسبح فيه واشنطن ولندن والـ«ناتو» في تطبيق للمثل الشهير، «لا تصارع خنزيراً في الوحل فتتسخ أنت ويستمتع هو»، كما تنسى واشنطن ولندن أن الشعب الروسي الذي قدم ٢٠ مليون شهيد وملايين الجرحى ليحمي أوروبا والعالم من هتلر ونازييه، لن يعجزه تنظيم مأجور ممول أو نظام نازي يوظف دولته لتحقيق مخططات الغرب وأفكاره العفنة، ويضحي بشعبه المسكين فداء لأكاذيبه.

صحفي سوري

مطالبات لإعادة عقوبة الإعدام في روسيا.. ومباحثات لإقامة قاعدة عسكرية في إفريقيا الوسطى

بيسكوف: من أولويات بلادنا منع وجود تهديد للأمن على حدودها

المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديميتري بيسكوف (عن الانترنت)

اعتبر المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديميتري بيسكوف أن على روسيا التصرف بطريقة تجعل الإمكانات العسكرية لنظام كييف غير قادرة على تهديد الروس وأمنهم، في حين طالب نواب في مجلس «الدوما» أمس الثلاثاء بإعادة تفعيل عقوبة الإعدام بعد الهجوم الإرهابي على كروكوس.

وقال بيسكوف في مقابلة مع صحيفة «أرغومينتي أي فاكتي»، رداً على سؤال حول مخاطر اندلاع جولة جديدة من النزاع في المستقبل: دعونا ننطلق مما يقوله الرئيس فلاديمير بوتين، لدينا أربعة كيانات فيدرالية جديدة، وعلينا حماية سكانها وتحرير أراضي هذه الكيانات الجديدة التي ما زال بعضها محتلاً حالياً من أوكرانيا، كما لا بد من التصرف بطريقة تجعل الإمكانات العسكرية لنظام كييف غير قادرة على تهديد أمن شعبنا وأراضينا، لافتاً إلى أن أوكرانيا أصبحت أداة يسعى الغرب من خلالها إلى كبح روسيا وتركها على هامش التنمية.

وأشار بيسكوف إلى أنه من الممكن أن ينتقل الوضع في أوكرانيا إلى المسار السلمي شريطة أن يؤخذ الوضع الفعلي الحالي على الأرض والحقائق الجديدة في الاعتبار، لافتاً إلى أن مطالب موسكو معروفة، والأولوية المطلقة بالنسبة لها هي تحقيق أهداف العملية الخاصة، وفي الوقت الحالي لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الوسائل العسكرية.

ولفت المتحدث الروسي إلى أن دولاً كثيرة أعربت عن رغبتها في المساهمة في تسوية الوضع حول أوكرانيا، ونحن من جانبنا نتفهم الوضع ونرحب بمثل هذه التطلعات، وكل ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بمشاركة روسيا، وبالنسبة لنا تكمن الأولوية في وقف ومنع أي ضرر قد يلحق بأمننا واستبعاد إمكانية وجود دولة، ذات مساع عدوانية تجاه بلادنا، على حدودنا.

في غضون ذلك، وقف نواب مجلس الدوما الروسي أمس دقيقة صمت تكريماً لأرواح ضحايا الهجوم الإرهابي على «كروكوس» الذي وقع يوم الجمعة الماضي بضواحي موسكو، وراح ضحيته عشرات القتلى والمصابين، وخلال الجلسة العامة للمجلس قال رئيسه فيتشيسلاف فولودين حول مسألة إعادة عقوبة الإعدام: ليست هناك حاجة إلى استفتاءات حول هذا الموضوع بل إن قرار المحكمة الدستورية يكفي، مشيراً إلى أنه من الضروري تحليل جميع القرارات المتخذة وهذا الموضوع يتطلب مناقشة مستفيضة.

من جانبه، دعا رئيس الحزب الديمقراطي الليبرالي ليونيد سلوتسكي، إلى إلغاء العمل بالوقف الاختياري لعقوبة الإعدام، وقال: إن البصمات الأوكرانية تصبح واضحة أكثر فأكثر كل يوم، في هذه المأساة رأينا كيف فر هؤلاء الإرهابيون باتجاه أوكرانيا، اليوم يجب أن نقول بوضوح: إن الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام، الذي تم اعتماده في عام ١٩٩٦ فيما يتعلق بالانضمام إلى مجلس أوروبا يجب أن يتوقف، موضحاً: اليوم لا يمكن أن يكون هناك أي شكل آخر من أشكال العقوبة لهؤلاء المجرمين سوى عقوبة الإعدام.

من جانب آخر، قال السفير الروسي لدى واشنطن أناتولي أنطونوف: إن الولايات المتحدة هي التي أوقفت التعاون مع روسيا في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب، وأن موسكو من جانبها لن تطلب مثل هذا التعاون.

وأول من أمس، قال منسق الاتصالات الإستراتيجية في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض جون كيربي: إن واشنطن لن تقدم أي مساعدة لروسيا في المجال الأمني حتى بعد هجوم كروكوس الإرهابي.

ونقلت وكالة «تاس» عن أنطونوف قوله للصحفيين: سأقول ذلك بكل بساطة.. هذا هو اختيار الجانب الأميركي ونحن لن نلهث وراءهم إذا كانوا لا يريدون التعاون معنا، بل سنعمل بأنفسنا وسندمر جذور الإرهاب، وأضاف: إن حل مشكلة الإرهاب يتطلب التعاون، وفي مثل هذا الوضع سنعمل مع الدول الصديقة الموجودة في مختلف أرجاء العالم ومع أصدقائنا من رابطة الدول المستقلة، وكذلك منظمة «شنغهاي» للتعاون و«بريكس»، وشدد على أن واشنطن بغض النظر عن موقفها لن تتمكن من التعامل مع مشكلة الإرهاب بمفردها.

وأعلن جهاز الأمن الفيدرالي الروسي مؤخراً اعتقال ١١ شخصاً وهم يحاولون الفرار إلى أوكرانيا، بينهم ٤ شاركوا بشكل مباشر في الهجوم الإرهابي على مجمع كروكوس الذي راح ضحيته ١٣٩ قتيلاً حسب أحدث البيانات، فضلاً عن عشرات الجرحى.

في سياق منفصل، أعلن السفير الروسي لدى جمهورية إفريقيا الوسطى ألكسندر بيكانتوف أن سلطات البلدين تبحث إنشاء قاعدة عسكرية روسية في قلب إفريقيا والموقع المناسب لها، وقال بيكانتوف في حوار مع وكالة «تاس»: إن المفاوضات بين وزارتي دفاع الدولتين مستمرة، ويجري اختيار موقع للقاعدة لكن من الصعب حالياً الحديث عن موعد محدد، وأكد في وقت سابق أن «إنشاء قاعدة عسكرية روسية على أراضي إفريقيا الوسطى سيحسن الوضع الأمني في هذه الدولة، كما سيعزز حماية سيادتها الوطنية».

وأعلن مستشار رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى فيديل نغواندكيا بداية هذا العام أن «سلطات بلاده طلبت إقامة القاعدة الروسية على أراضيها».

وكالات

عبد اللهيان يستقبل هنية ويبحث معه مستجدات الحرب الإسرائيلية على غزة

وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان خلال لقائه أمس رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» إسماعيل هنية في طهران (عن الانترنت)

التقى وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، أمس الثلاثاء في طهران رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» إسماعيل هنية، وجرت خلال اللقاء مناقشة آخر مستجدات الحرب على غزة والاعتداءات المستمرة للكيان الصهيوني على أهالي قطاع غزة والضفة الغربية.

وحسب وكالة «إرنا» الرسمية الإيرانية، قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في مؤتمر صحفي في طهران أمس الثلاثاء: القرار الأخير الصادر عن مجلس الأمن الدولي مؤشر على أن الكيان الصهيوني يعيش عزلة غير مسبوقة وأن أميركا تفتقد إلى الإرادة والقدرة على فرض مطالبها على الأسرة الدولية.

وحضر وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبداللهيان، مع هنية المؤتمر الصحفي، ولكن كان لافتاً أن عبد اللهيان وقف إلى جانب هنية، لكنه لم يلق أي كلمة، لا قبل هنية ولا بعده.

وأضاف هنية: إيران تقف في الصف الأمامي لدعم القضية الفلسطينية، إننا نمر بمرحلة تاريخية في مسار النضال ضد الكيان الصهيوني ومنعطفها هي عملية طوفان الأقصى، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني عرض مقاومة أسطورية أظهرت عزة الشعب الفلسطيني وكرامته في مواجهة الجرائم والإبادة الجماعية.

وأكد هنية أن الكيان الصهيوني أخفق في تحقيق أهدافه العسكرية رغم كل الأثمان الباهظة التي دفعها وهو يخسر اليوم الدعم السياسي والدعم الدولي له، وأكد أن القرار الأخير الصادر عن مجلس الأمن الدولي مؤشر على أن الكيان الصهيوني يعيش عزلة غير مسبوقة وأن أميركا تفتقد إلى الإرادة والقدرة على فرض مطالبها على الأسرة الدولية، لافتاً إلى أن هذا دليل على الصمود البطولي الذي أبدته المقاومة الإسلامية والشعب الفلسطيني.

وأعرب هنية في الختام عن شكره وتقديره لقائد الثورة الإسلامية في إيران ورئيس الجمهورية والشعب الإيراني، مضيفاً إن اليوم العالمي للقدس هو أمامنا على حين أن عملية طوفان الأقصى مستمرة، والمؤمل أن تشارك الأمة الإسلامية مشاركة واسعة وشجاعة في مسيرات اليوم العالمي للقدس.

وأكدت حركة حماس في بيان لها، أمس الثلاثاء، أن رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية وصل أمس إلى العاصمة الإيرانية طهران على رأس وفد رفيع المستوى من قيادة الحركة.

وتأتي زيارة هنية إلى طهران عقب قرار مجلس الأمن الدولي المطالب بوقف إطلاق النار في غزّة خلال شهر رمضان، على أن يؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار، مع دخول العدوان الإسرائيلي شهره السادس.

وفي سياق آخر أعلنت لجنة قوى الأمن الداخلي بمحافظة سيستان وبلوشستان جنوب شرق إيران أن ضابطاً وطفلاً رضيعاً قُتلا، وأصيب شخصان بجروح، جراء هجوم نفذه إرهابيون في مدينة خاش.

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية «إرنا» عن اللجنة قولها في بيان: إنه إثر هجوم إرهابي على دورية لقوات المغاوير بمدينة خاش، تعرضت سيارة أخرى كانت تمر في الموقع لإطلاق نار من الإرهابيين، ما أسفر عن إصابة اثنين من أفراد الأسرة واستشهاد طفل رضيع، مضيفاً: إن الدورية تعرضت للهجوم على طريق خاش إيرانشهر، ما أدى أيضاً إلى مقتل ضابط برتبة ملازم.

وكالات

توقيف إسرائيليين بمطار مانشستر: نتأكد من أنكما لستما ذاهبين لترتكبا ما ترتكبونه في غزة

في ظل تحول كبير في النظرة إلى كيان الاحتلال يعيشه الرأي العام الغربي منذ بدء العدوان على غزة، أوقف مراقبو حدود بريطانيين في مطار مانشستر إسرائيليين اثنين لمدة ساعتين قالوا لهما «نتأكد من أنكما لستما ذاهبين لترتكبا هنا ما ترتكبونه في غزة».

وذكرت «القناة السابعة» الإسرائيلية أن المجتمع اليهودي في مانشستر قدم شكوى إلى السلطات في بريطانيا وإدارة مطار مانشستر بشأن «إذلال» تعرض له إسرائيليان تم توقيفهما من جانب مراقبي حدود بريطانيين في المطار.

وزعمت القناة أن الشقيقين الإسرائيليين اللذين وصلا إلى مانشستر من بروكسل للتحدث إلى المجتمع اليهودي عن تجربتهما كناجيين من حفل «نوفا» الموسيقي في السابع من تشرين الأول الماضي «يعانيان اضطراب ما بعد الصدمة».

وادعى «مجلس التمثيل اليهودي» في مانشستر أنهما «احتُجزا لمدة ساعتين»، وأنّ «ضباطاً تحدثوا إليهما بعبارات عدوانية ولهجة مهينة»، وجاء في الشكوى: إن مراقبي الحدود قالوا لهما: إنهم يتأكدون من أنهما ليسا ذاهبين ليرتكبا هنا ما يرتكبونه في غزة.

وتشهد عواصم ومدن أوروبية، من بينها مانشستر، تظاهرات حاشدة دعماً لفلسطين وللمطالبة بوقف إطلاق النار في قطاع غزة.

وكالات

١٢ مرشحاً يتنافسون في الانتخابات الرئاسية الفنزويلية في ٢٨ تموز المقبل

مادورو يكشف عن تعرضه لمحاولة اغتيال فاشلة

الحزب الحاكم في فنزويلا رشح الرئيس الحالي نيكولاس مادورو لولاية ثالثة على التوالي (عن الانترنت)

أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو عن إحباط محاولة لاغتياله خلال تجمع حاشد في ساحة دييغو إيبارا بالعاصمة كراكاس، جاء ذلك في حين سيتنافس ١٢ مرشحاً نالوا دعم أكثر من ٣٠ حزباً سياسياً في الانتخابات الرئاسية الفنزويلية المقررة في الـ ٢٨ من تموز المقبل، من بينهم الرئيس الحالي نيكولاس مادورو الذي رشحه حزبه الحاكم لولاية ثالثة متتالية.

ونقلت وكالة «تاس» عن مادورو قوله في خطاب تم نقله على شاشة التلفزيون الفنزويلي، بعد إدراج ترشحه في القوائم الانتخابية للمشاركة في الانتخابات الرئاسية المقررة في تموز المقبل: إن رجلين مسلحين كانا يعتزمان تنفيذ محاولة اغتيال ضدي هنا في ساحة دييغو إيبارا، وقد باءت محاولتهما بالفشل، ولفت إلى أنه تم اعتقال هذين الشخصين خلال مسيرة أنصار الرئيس قبل التجمع الذي جرى بالقرب من مبنى المجلس الوطني للانتخاب، وأشار مادورو إلى أن المعتقلين اعترفا بأنهما ينتميان إلى حزب «فنتي فنزويلا» الفاشي اليميني المتطرف.

ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية في فنزويلا في ٢٨ تموز المقبل، سيتنافس ١٢ مرشحاً نالوا دعم أكثر من ٣٠ حزباً سياسياً في البلاد، هم: الرئيس الحالي نيكولاس مادورو، وخافيير بيرتوتشي، وخوان كارلوس ألفارادو، ومانويل روزاليس، وأنطونيو إيكاري، وخوسيه بريتو، ودانييل سيبايوس، ولويس إدواردو مارتينيز، وكلاوديو فيرمين، وبنيامين راسيو، ولويس راتي، وإنريكي ماركيز.

واختار الحزب الحاكم في فنزويلا الرئيس الحالي نيكولاس مادورو ٦١ عاماً في منتصف الشهر الجاري مرشحاً له لولاية ثالثة متتالية في الانتخابات المقبلة، وذلك خلال تصويت للحزب الاشتراكي الموحّد لفنزويلا، وفق ما أعلن ديوسدادو كابيلو، الذي يعدّ الرجل الثاني في الحزب الحاكم.

وفي وقت سابق، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر: إن بلاده تراجع سياسة العقوبات على فنزويلا، بعدما أيّدت محكمة عليا حظراً يمنع المرشحة الرئاسية ماتشادو ٥٦ عاماً من تولّي المنصب لمدة ١٥ عاماً، وذلك بعدما قضت المحكمة بعدم أهلية ماتشادو للترشّح للانتخابات الرئاسية.

وقبل أسبوع، أبلغ مادورو القوات المسلحة الوطنية البوليفارية ومنظمات الاستخبارات ومكافحة التجسس بالبقاء على جاهزية تامة، مشيراً إلى أن لديه معلومات عن خطط إرهابية لزعزعة استقرار فنزويلا، وذلك خلال برنامجه التلفزيوني «مع مادورو أكثر».

وفي وقت سابق، أدان مادورو تلاعب الأميركيين واليمين في البلاد بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤، متطرقاً إلى الضغوط الخارجية التي بدأت تظهر للتأثير في الانتخابات المرتقبة.

ورفض الرئيس الفنزويلي الضغوط التي تتعرض لها بلاده قبل الانتخابات قائلاً: لا للابتزاز، لا للتهديدات، لا للعنف، لا لإمبراطورية أميركا الشمالية، مشدداً على أهمية الحفاظ على «روح الحوار الدائم والبحث عن التفاهم والدفاع عن السيادة الوطنية والسلام»، فضلاً عن «التأهب والاستعداد الدائمين للدفاع عن الوطن والدستور والشعب».

ولم تعترف عشرات الدول، بينها الولايات المتحدة، بفوز مادورو بولايته الرئاسية الثانية الحالية عام ٢٠١٨، وفرضت عليه سلسلة من العقوبات تحت ذرائع واهية.

وكالات

الوطن
www.alwatan.sy
رئيس التحرير وضاح عبد ربه
مدير التحرير جانبلات شكاي
المدير الفني لارا توما
المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١ فاكس: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥ هاتف: ٢٢٧٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠-٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١-٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول هاتف: ٢٣١٢١٨-٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨-٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٢٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٢٣١٣٠٩٠-٠٤٣
الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المالكي دعا لضغط حقيقي على الكيان.. وبيربوك: السلام يتحقق عبر إقامة الدولتين

رام الله: نطالب بتنفيذ فوري لقرار مجلس الأمن ونحذر من إفراغه من مضمونه

فلسطيني يتفقد مقتنياته من تحت أنقاض منزله جراء القصف الإسرائيلي في رفح جنوب قطاع غزة (أ ف ب)

حذرت وزارة الخارجية الفلسطينية من مخاطر أي تفسيرات أو طرح آليات بهدف إفراغ قرار مجلس الأمن الذي اعتمد أول من أمس الإثنين، من مضمونه، مطالبةً بتنفيذ القرار فوراً وبآليات عمل ملزمة تتسق تماماً مع منطوقه.

ورأت الوزارة في بيان لها أوردته وكالة «وفا» أن قرار مجلس الأمن الدولي يُشكل أرضية صالحة للتوصل لوقف دائم لإطلاق النار و«حل الأزمة برمتها بالطرق السياسية والدبلوماسية، وهو ملزم وواجب التنفيذ»، وأكدت الخارجية الفلسطينية أن الهجوم الإسرائيلي الشرس على القرار غير مبرر ولا معنى له سوى إصرار نتنياهو وأركان ائتلاف يمينه الحاكم على تحقيق أهدافه الخبيثة غير المعلنة من الحرب بالطرق العسكرية فقط، وتغليب منطق القوة العسكرية الغاشمة على لغة العقل والسياسة والجهد الدبلوماسي لاستكمال تدمير قطاع غزة وقتل جميع أشكال الحياة فيه.

ولفتت الوزارة إلى أن أهداف نتنياهو المعلنة من الحرب متناقضة تماماً ويصعب ترتيبها في أولويات صريحة وواضحة من دون هذا التعارض العضوي، الأمر الذي يُفسر الرفض الإسرائيلي المتواصل لجميع أشكال الجهود الدولية المبذولة لوقف الحرب وتحقيق حماية المدنيين وتأمين احتياجاتهم الإنسانية الأساسية.

وفي سياق متصل، وتعقيباً على ادعاء المندوبة الأميركية في مجلس الأمن، أن القرار الذي اتخذه المجلس غير ملزم لإسرائيل، قالت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في بيان لها، إن سياسة الولايات المتحدة تقوم على التحريض على قرارات مجلس الأمن التي لا تخدم سياستها العدوانية، وتدعم في الوقت نفسه الاحتلال والعدوان الهمجي الإسرائيلي في التمرد على قرارات المجلس.

وقالت الجبهة: إن الولايات المتحدة ضاقت ذرعاً بالمنظمة الدولية، وباتت ترى فيها عبئاً شديداً على سياستها، حيث تبدو عزلة الولايات المتحدة وأتباعها في مجلس الأمن، وفي الجمعية العامة في كل تصويت على القضايا العادلة للشعوب.

في الغضون، بحث وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، في رام الله، مع نظيرته الألمانية انالينا بيربوك، آخر المستجدات السياسية والحراك الدولي الخاص بالقضية الفلسطينية ووقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وذلك وفق ما ذكرت «وفا» أمس.

وخلال اللقاء رحب المالكي باعتماد قرار في مجلس الأمن بوقف إطلاق النار الفوري، واعتبره خطوة في الاتجاه الصحيح لوقف العدوان بشكل كامل ومستدام، واستعرض أبعاد الكارثة الإنسانية التي حلت في قطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلي المستمر منذ ١٧٢ يوماً والذي نتج عنه عشرات آلاف الشهداء والجرحى والمفقودين، وتدمير كامل مقومات الحياة في القطاع بما فيها المنظومة الصحية.

كما تطرق المالكي إلى خطورة قرار الاحتلال منع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» من إدخال أي مساعدات إغاثية إلى شمال القطاع، الأمر الذي من شأنه تعميق المجاعة وجرائم القتل بالتجويع والتعطيش، وحرمان آلاف المدنيين من الحق في الحياة والبقاء، والذي يشكل تهديداً مباشراً لمؤسسة أممية رفيعة وذات مصداقية في خدمة قضايا اللاجئين الفلسطينيين وتعنى بحقوقهم، ليس فقط في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإنما أيضاً للاجئين الفلسطينيين في الإقليم.

وأشار المالكي إلى إصرار نتنياهو على تحدي المواقف الدولية باجتياح رفح على مدار الساعة في ظل التصعيد التدريجي لقصف المنازل في المدينة، كما حصل من تدمير ٥ منازل خلفت ما يزيد على ٣٠ شهيداً وعشرات الجرحى والمفقودين في آخر ٢٤ ساعة.

وفي السياق ذاته، حذر المالكي من مخاطر جرائم وانتهاكات قوات الاحتلال وميليشيات المستعمرين المسلحة المتواصلة بحق المواطنين الفلسطينيين وأرضهم وممتلكاتهم ومقدساتهم في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، والاقتحامات اليومية للمدن والمخيمات والبلدات الفلسطينية بما تخلفه من جرائم بحق الفلسطينيين ودمار في البنى التحتية.

وأكد وزير الخارجية الفلسطيني أن الحراك الداخلي في عدد من الدول الأوروبية بشأن اعترافها بدولة فلسطين خطوة بالاتجاه الصحيح نحو اتخاذ قرار فوري بهذا الاعتراف بما يحصن حل الدولتين ويحميه ويحافظ على فرصة الحلول السياسية للصراع، مشيراً إلى ضرورة ممارسة ضغط حقيقي على الحكومة الإسرائيلية لوقف حربها ووقف استهداف المدنيين وإجبارها على إدخال المساعدات الإغاثية لهم قبل فوات الأوان.

بدورها، رحبت بيربوك بتكليف الحكومة الجديدة في فلسطين وأشارت إلى أهمية الإصلاحات التي يتم العمل عليها، كما رحبت بقرار مجلس الأمن اعتماد وقف إطلاق النار الفوري، وأكدت أن محور زيارتها يتمثل بالبحث مع كل الشركاء عن أفق سياسي لتحقيق وقف إطلاق نار فوري وإنساني، وإنهاء معاناة المدنيين، وضرورة أن تقوم إسرائيل بفتح المعابر الحدودية أمام المزيد من المساعدات الإنسانية في ظل خطر المجاعة الذي يتهدد المدنيين.

كما أعادت التأكيد على موقف بلادها الرافض للاستيطان وعنف المستوطنين في الضفة الغربية، وتوجه الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات على عدد من المستوطنين العنيفين في مستوطنات الضفة، وحماية السكان الفلسطينيين وضمان حقوقهم وسلامتهم.

وشددت على أن تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة لا يتم إلا من خلال تحقيق حل الدولتين، ودعم الحلول السياسية والمفاوضات الشاملة، ليتمكن «الشعبان» من العيش بأمان وأشارت الوزيرة الألمانية إلى إعادة بلادها تمويل «أونروا» بقيمة ٤٥ مليون يورو لتغطية عمل الوكالة في كل من الضفة والأردن وسورية ولبنان.

وفي السياق ذاته، بحث رئيس الوزراء الفلسطيني المكلّف محمد مصطفى، مع الوزيرة الألمانية تطورات الحرب الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة، وذلك خلال لقائهما في رام الله مساء أول من أمس الإثنين، حسب بيان صدر عن مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني المكلّف أوردته وكالة «الأناضول» أمس.

وأكد مصطفى عقب اللقاء «ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومنع التهجير، ومضاعفة إدخال المساعدات ووصولها إلى جميع المناطق في قطاع غزة، وانسحاب إسرائيل الكامل من القطاع»، وقال: إن «الحكومة الجديدة ستباشر مهامها وفق برنامج يراعي الحوكمة والشفافية وسيادة القانون».

وكالات

تحدّث عن تكلفة سياسية كبيرة يتحملها بايدن لقاء الدعم القوي لـ«تل أبيب»

إعلام العدو يعلق على قرار وقف النار: واشنطن ترفع «بطاقة صفراء» لإسرائيل

بعد يوم من تبني مجلس الأمن الدولي قراراً بوقف إطلاق النار في قطاع غزة تحت الرقم ٢٧٢٨ تحدثت وسائل إعلام إسرائيلية عن تزايد الانتقادات الأميركية لسياسة حكومة الاحتلال في ظل الحرب المستمرة على قطاع غزة لليوم الـ١٧٢.

وبهذا السياق، كشفت قناة «كان» الإسرائيلية نقلاً عن مصدر وصفته بـ«المطلع» على المحادثات بين الإدارة الأميركية وإسرائيل أن امتناع الولايات المتحدة عن فرض «الفيتو» في مجلس الأمن هو بمنزلة رفع «بطاقة صفراء» لإسرائيل، وتابعت أمس الثلاثاء: إن امتناع واشنطن عن استخدام «الفيتو» يعكس انتقاداً آخذاً بالتزايد بشأن السياسة الإسرائيلية، في ظل الحرب المتواصلة على قطاع غزة منذ أكثر من ٥ أشهر.

من جهته، قال رئيس حزب «نوعام» عضو «كنيست» الاحتلال آفي ماعوز: «نحن في أيام مصيرية، الأمم المتحدة والولايات المتحدة اختارتا الوقوف في طريق إسرائيل في حربها»، وفق ما نقلت عنه صحيفة «معاريف» الإسرائيلية.

يأتي ذلك بعدما وافق مجلس الأمن الدولي، أول من أمس الإثنين، على مشروع قرار قدّمته الدول العشر (الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن) يطالب بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في قطاع غزّة خلال شهر رمضان، بعد امتناع الولايات المتحدة عن التصويت من دون استخدام «الفيتو».

وتتزايد الخلافات بين الولايات المتحدة وحكومة الاحتلال بشأن الحرب على غزّة. وفي هذا السياق أظهرت مقابلة نائب الرئيس الأميركي كامالا هاريس مع شبكة «ABC News» الأميركية «نفاد صبر الرئيس جو بايدن» من رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، وفق صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية التي اعتبرت أن «النبرة الحازمة والتهديد الضمني» في تصريحات هاريس يعكسان «نقطة تحول» في العلاقات الإسرائيلية- الأميركية.

بدورها، علّقت صحيفة «إسرائيل هيوم» الإسرائيلية على امتناع الولايات المتحدة عن التصويت في مجلس الأمن الدولي، مشيرةً إلى أنه بُرر بمصطلحات دبلوماسية وإنسانية، لكنّ له عنصراً سياسياً يفيد بأن مكانة إسرائيل في الولايات المتحدة «لم تعد قوية» كما كانت في الماضي، وأنّ الدعم المباشر جداً قد يكون مكلفاً.

كما أشارت الصحيفة إلى أن الملفات التي تواجهها إدراة الرئيس الأميركي جو بايدن عديدة و«ستساعد في فهم السبب»، في إشارة إلى عدم تصويت الولايات المتحدة في مجلس الأمن، ورأت أن امتناع الولايات المتحدة عن التصويت أثار الكثير من ردود الفعل الشاجبة داخل الولايات المتحدة، والتي جاء معظمها، كما هو متوقع في سنة انتخابات، من الحزب الجمهوري، حسب «إسرائيل هيوم».

وتطرقت الصحيفة إلى ما كتبه نائب الرئيس السابق مايك بنس على صفحته على تطبيق «إكس» وجاء في منشوره: «هذا عار»، مضيفاً: إن «مجلس الأمن تبنى قراراً يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، ولا يذكر حماس أو السابع من تشرين الأول، وإدارة بايدن سمحت بتمريره من دون استخدام حق النقض».

كما أشارت أيضاً إلى ما كتبه السيناتور عن ولاية فلوريدا، الصهيوني ماركو روبيو، والذي كان أكثر وضوحاً في اختياره للكلمات، قائلاً: «لقد تبنى مجلس الأمن للتو قراراً يطالب إسرائيل بعدم هزيمة حماس، بل استرضاء نشطاء اليسار المتطرف المعادي للسامية الداعم لحماس، وقرر بايدن عدم استخدام حق النقض ضده».

ووفق ما رأت «إسرائيل هيوم»، فإنه وحتى من دون المكسب السياسي الذي يسعى الجمهوريون بطبيعة الحال إلى جنيه في سنة الانتخابات، يعرف الحزب الديمقراطي أيضاً أن بايدن لديه مشكلة في الاستمرار بدعم إسرائيل بالقدر نفسه إذا أراد الفوز في الانتخابات الرئاسية في ٥ تشرين الثاني المقبل.

وحسب الصحيفة، تشير «شريحة كبيرة» من الجمهور من أصل إسباني إلى «الابتعاد عن الحزب الديمقراطي» الحاكم حالياً، حيث يواجه بايدن أيضاً مشكلة في الجناح الليبرالي في حزبه، الذي يضم في الأساس الديمقراطيين الشباب.

كما تحدثت «إسرائيل هيوم» عن عدة مشكلات في الولايات الأميركية، وخاصة ولايتي مينيسوتا وميشيغن، لافتةً إلى أنه في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي في مينيسوتا، صوّت ١٩ بالمئة من المشاركين بـ«غير ملزمين» احتجاجاً على بايدن بسبب دعمه لإسرائيل، أما في ميشيغن في الولاية التي تضم جالية مسلمة كبيرة، يعادل ذلك ١١ صوتاً انتخابياً من أصل ٧٥ صوتاً للولاية، فقد تصدّر بايدن فيها بنسبة ٤-٨ نقاط مئوية، لكن إذا قرر الناخبون المحتجّون في الانتخابات التمهيدية البقاء في منازلهم في يوم الانتخابات، فقد يكون المرشح الديمقراطي بايدن في ورطة.

ورأت الصحيفة أن الأمور تصبح حرجة أكثر في ولاية ميشيغن جارة مينيسوتا، وهي ولاية رئيسة، أي ولاية غيرت ألوانها خلال الانتخابات، ففي عام ٢٠١٦ فاز الرئيس السابق دونالد ترامب بأصواتها الانتخابية، وفي ٢٠٢٠ فاز بايدن، والآن يتقدم ترامب على بايدن بمعدل ٣,٥ بالمئة إلى ٤ بالمئة. كما توجد في ميشيغن جالية عربية مسلمة كبيرة، وعلى الرغم من أن التصويت الاحتجاجي في الانتخابات التمهيدية أسفر عن ١٣,٣ بالمئة فقط، لكن بما أنها ولاية متأرجحة، فقد تصبح حاسمة.

وأردفت «إسرائيل هيوم» في الختام، قائلةً: إن مكانة إسرائيل في المجتمع الأميركي لم تعد قوية كما كانت في الماضي، كما كان واضحاً في مقابلة ترامب الحصرية مع الصحيفة نفسها، التي قال فيها المرشح الجمهوري للرئاسة: «علينا التوصل إلى سلام، لا يمكننا الاستمرار هكذا»، مضيفاً إنه «على إسرائيل أن تكون حذرة جداً، لأنها ستخسر الكثير من العالم».. و«أنتم تخسرون الكثير من الدعم»، حسب ترامب.

وكالات

أميركا والعالم

من ترومان إلى بايدن

دينا دخل الله

ربما يكون الشغل الشاغل للأميركيين الديمقراطيين في هذه الأيام هو كيفية الفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وهم متأكدون أنهم سيخسرون الانتخابات القادمة إذا بقي جو بايدن مرشحهم لهذه الانتخابات، فكيف يمكن للحزب الديمقراطي تخطي هذه العقبة وضمان الفوز في تلك الانتخابات؟

يقول خبراء التاريخ الأميركيون: إن هذه ليست المرة الأولى التي يكون فيها الحزب الديمقراطي في موقف كهذا، ففي عام ١٩٤٨ كان المرشح الديمقراطي للانتخابات الرئاسية الرئيس هاري ترومان، الذي أكمل السنوات الثلاث الباقية من حكم الرئيس السابق فرانكلين روزفلت بعد موته، وكان في أدنى مستويات نفوذه وشعبيته، فلم تتجاوز نسبة تأييده في استطلاع غالوب ٣٦ بالمئة، إذ كانت البلاد تعاني مشاكل كثيرة في الاقتصاد كالتضخم، كما فرضت الحرب الباردة آنذاك تحديات عسكرية في الخارج ومخاطر أمنية داخلية، وكان الجمهور منهكاً من ١٦ عاماً من حكم الديمقراطيين الذي استمر من عام ١٩٣٣ وحتى عام ١٩٤٨، ما جعل أغلب المراقبين يتفقون على أن المرشح الديمقراطي سيخسر بالتأكيد أمام المنافس الجمهوري حاكم ولاية نيويورك توماس ديوي، وما زاد الطين بلة في ذلك الوقت أن الرئيس ترومان واجه انشقاقات داخل حزبه ما جعل الوضع خطراً جداً في الولايات المتأرجحة، وهذه الصورة القاتمة أدت إلى رفع أصوات كثيرة عندها داخل قادة الحزب الديمقراطي تطالب ترومان بالاستقالة، فقد كتب محرر مجلة «نيو ريبابليك» الليبرالية المؤثرة، مايكل سترايت: «إن رئيس الولايات المتحدة هو اليوم زعيم الديمقراطية العالمية، لكن ترومان لا يملك الرؤية ولا القوة التي تتطلبها هذه القيادة».

مشهد من أربعينيات القرن الماضي يبدو مألوفاً جداً بالنسبة للشارع الأميركي الحالي، فمع استمرار تعافي الأميركيين من جائحة كورونا، ومع التضخم الذي يعانيه الاقتصاد الأميركي وعدم الاستقرار الخارجي بسبب النزاعات الدائرة في العالم، إضافة إلى الانقسام داخل الحزب الديمقراطي وتراجع التأييد الشعبي، يبدو أن المرشح الديمقراطي جو بايدن يواجه تحديات مماثلة لتلك التي واجهها ترومان عام ١٩٤٨، فهل يستطيع فريق بايدن استخلاص دروس من فريق ترومان والفوز بولاية رئاسية ثانية؟

يقول المحللون إن هذا ممكن وخاصة أن ترومان فاز عندها بالانتخابات، فما الخطة التي اتبعها فريق ترومان للفوز؟

اتبع فريق ترومان مخططاً صممه جيمس رو وكلارك كليفورد، وهما مستشاران في البيت الأبيض في عهد الرئيس روزفلت.

كانت معضلة ترومان في آذار ١٩٤٨ تحمل تشابهاً غريباً مع معضلة بايدن في عام ٢٠٢٤، وقام رو وكليفورد بصياغة مذكرة توفر الإطار لحملة عودة ترومان، لقد أدركوا أن التحالف الديمقراطي الذي كان عبارة عن مجموعة فوضوية من المجموعات العرقية والمصالح، لذا كان على ترومان أن يقدم شيئاً للجميع مثل الحقوق المدنية للأميركيين السود، والحماية النقابية القوية للعمال في المناطق الحضرية، وبرامج تخزين الحبوب الفيدرالية للمزارعين، وعلى بايدن أن يقدم شيئاً للجميع كما فعل ترومان من خلال التأكيد على وقوفه مع الحقوق الإنجابية والسياسية المناخية ودعم الطبقة العاملة والصحة والتعليم، والعمل على إنهاء الصراعات الخارجية كالدعوة إلى وقف إطلاق النار في غزة والذي يتضمن عودة الأسرى وهو الموقف الذي يحظى بقبول واسع النطاق.

يستطيع بايدن أن يسحب صفحة من كتاب قواعد اللعبة التي اتبعها ترومان ويصور نفسه على أنه المرشح العادي، الذي يمثل المركز الواسع للفكر السياسي الأميركي.

كما فعل خلال الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي لعام ٢٠٢٠، يستطيع بايدن أيضاً أن يوضح أنه يمثل «الجناح الديمقراطي للحزب الديمقراطي» وهو جناح ليبرالي، لكنه ليس مدفوعاً بأفكار لا تحظى بشعبية كبيرة مثل وقف تمويل الشرطة أو الحدود المفتوحة، فهو يستطيع أن يترشح باعتباره أمميا ليبرالياً وحامياً للديمقراطية، مثل ترومان، ويضع نفسه بقوة بين اليمين غير الليبرالي واليسار المتطرف.

كاتبة سورية مقيمة في الولايات المتحدة الأميركية

بحث مع وفد من حركة فتح الأوضاع في غزة والضفة وأكد التنفيذ الفوري للقرار ٢٧٢٨

شكري: التزام مصر راسخ تجاه حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف

وزير الخارجية المصري سامح شكري خلال لقائه وفداً من حركة فتح الفلسطينية برئاسة محمود العالول في القاهرة أمس (عن الانترنت)

أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري التزام مصر «الراسخ» تجاه القضية الفلسطينية، وتقديم كل أوجه الدعم اللازم للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، وشدد على حتمية وضع حد نهائي للكارثة الإنسانية التي يتعرض لها الفلسطينيون في قطاع غزة.

جاء ذلك خلال لقاء شكري في القاهرة أمس وفداً من حركة فتح الفلسطينية برئاسة محمود العالول، نائب رئيس الحركة، وعضوية كل من روحي فتوح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وعزام الأحمد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وسمير الرفاعي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، حسب ما ذكرت قناة «القاهرة الإخبارية»، وتناولت المحادثات بين الجانبين الأوضاع الإنسانية والأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بقطاع غزة، والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، والتحركات اللازمة لوقف الحرب الإسرائيلية على القطاع، وكذلك الحد من الانتهاكات الإسرائيلية وتزايد عنف المستوطنين ضد أبناء الشعب الفلسطيني وممتلكاتهم في الضفة الغربية، وذلك بالمخالفة لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، حسب بيان صادر عن المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية المصرية أحمد أبو زيد.

وفي السياق، أكد شكري حتمية وضع حد نهائي للكارثة الإنسانية التي يتعرض لها الفلسطينيون في قطاع غزة، ووقف الانتهاكات الإسرائيلية وممارسات العقاب الجماعي بحق الفلسطينيين من استهداف عشوائي وحصار وتجويع وتدمير كامل للبنية التحتية، مشدداً على ضرورة التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٢٧٢٨ والبناء عليه لتحقيق الوقف الدائم لإطلاق النار لما بعد شهر رمضان، والنأي عن زهق المزيد من أرواح الفلسطينيين الأبرياء.

وحسب أبو زيد، أكد شكري المسؤولية القانونية والإنسانية للأطراف الدولية لضمان الإنفاذ الكامل والمستدام للمساعدات إلى قطاع غزة، مشيراً على صعيد آخر إلى المخاطر الإنسانية الناجمة عن المحاولات الممنهجة لاستهداف عمل وكالة «أونروا»، حيث شدد على ضرورة العدول عن هذا المسار وعدم تسييس عمل الوكالة، وأهمية استئناف تمويلها، وتمكينها من أداء مهامها التي لا غنى عنها في تقديم الخدمات الحيوية بكل مناطق القطاع بما في ذلك في شمال غزة.

وشدد وزير الخارجية المصري على التزام مصر الراسخ تجاه القضية الفلسطينية، وتقديم كل أوجه الدعم اللازم للأشقاء الفلسطينيين ولحقوقهم المشروعة غير القابلة للتصرف، مستنكراً استمرار توسع الجانب الإسرائيلي في الممارسات الاستيطانية غير الشرعية، وآخرها التصديق على مصادرة ٨ آلاف دونم في منطقة الأغوار بالضفة الغربية المحتلة، وكذلك الرفض القاطع لمحاولات وخطط التهجير القسري ضد الفلسطينيين لتصفية القضية الفلسطينية، وبما يقوض من أسس مستقبل عملية السلام والتعايش السلمي في المنطقة.

كما أكد شكري أن مصر تواصل تكثيف اتصالاتها مع الأطراف الخارجية للتأكيد على أهمية حل هذه «الأزمة» من جذورها، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الطويل المدى للأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال حل الدولتين استناداً إلى مقررات الشرعية الدولية المتعارف عليها، مشدداً على ضرورة تحرك الأطراف الدولية تجاه الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وإقرار العضوية الكاملة لها داخل الأمم المتحدة.

بدوره، أعرب الوفد الفلسطيني، حسب أبو زيد، عن الشكر والتقدير للموقف الذي تتبناه مصر لدعم القضية الفلسطينية.

وكالات

أكد أن العراقيين يرفضون وجود قوات واشنطن على أراضي بلادهم

«الفتح»: القرارات المتخبطة لـ«الديمقراطي الكردستاني» إرادة أميركية

أكد عضو تحالف «الفتح» العراقي علي الفتلاوي، أمس الثلاثاء، أن الشعب العراقي يرفض وجود القوات الأميركية على أراضيه، ولفت في الوقت ذاته إلى أن العراق يسعى إلى علاقات اقتصادية مع معظم الدول على أن يكون متحرراً من الهيمنة الأميركية.

وقال الفتلاوي وفق وكالة «المعلومة» العراقية: إن «العراقيين لا يرغبون بوجود علاقات أمنية قتالية مع الجانب الأميركي، وخصوصاً أن الجميع يعلم ما فعلته القوات المحتلة وما ارتكبته من جرائم وانتهاكات على ارض العراق»، وأضاف إن «أميركا غالباً ما تلوح بزعزعة الأمن والاستقرار من خلال إعادة إحياء تنظيم داعش الإرهابي في مختلف المناطق، بهدف تحقيق مصالحها داخل العراق وضمان استمرار وجود قواتها في البلاد».

وبيّن أن «العراق لديه مصالح مع معظم الدول وخصوصاً في الجانب الاقتصادي، حيث إن إبعاد الوجود القتالي الأميركي على ارض العراق لا يعني إغلاق الباب أمام التعاون الاقتصادي والعلاقة التجارية بين البلدين على أن يكون البلد متحرراً من الهيمنة الأميركية على الجانب الاقتصادي».

في السياق، اعتبر النائب في مجلس النواب العراقي محمد كريم البلداوي، أن التخبط الحاصل في سياسة إقليم «كردستان» شمال العراق، وانسحاب «الحزب الديمقراطي الكردستاني» من الانتخابات البرلمانية في الإقليم وعودته كان بإرادة أميركية لزعزعة الوضع السياسي في العراق.

وقال البلداوي في تصريح حسب «المعلومة»: إن «سياسة أميركا من أجل البقاء تعتمد على إرباك الوضع الداخلي للبلد، وإن انسحاب «الديمقراطي» وعدوله عن قراره حيال المشاركة في الانتخابات كان نتيجة الضغط السياسي من أجل تحقيق مكاسب مرتقبة»، مشيراً إلى أن «هذا الأمر يتناغم ويذهب مع الضغوط الأميركية التي تحاول التأثير على أطراف سياسية من أجل زعزعة الوضع العراقي لضمان بقائها».

وأضاف: إن «أميركا تعتمد على خلق إشكاليات في البلدان التي توجد فيها وافتعال حالة التمرد السياسي، لمحاولة إثبات أن وجودها هو الحل لاستمرار العملية السياسة»، مؤكداً أن «هذه هي الإرادة الخارجية التي تتدخل في الشأن العراقي الداخلي».

وسبق أن أعلن «الديمقراطي الكردستاني» انسحابه من المشاركة في الانتخابات البرلمانية في الإقليم اعتراضاً على قرارات المحكمة الاتحادية بشأن إعطاء ١١ مقعداً للأقليات، وتوطين رواتب الموظفين في الإقليم، ومن ثم العدول عن قراره بعد لقاء السفيرة الأميركية لدى العراق.

وكالات